المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 26-01-2006 العـــدد : 4490
الصفحـات : 14 المسلسل : 70

معالم استراتيجية للعلاقات السعودية ـ الهندية

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 26-01-2006 العـــدد : 4490
الصفحـات : 14 المسلسل : 70

على الرغم من الروابط التاريخية بين السعودية والهند، والتي تعززت بفضل عوامل النفط والتجارة والعمالة الوافدة، السائدة حالياً. فإن الطريق لتدعيم العلاقات الثنائية بين الجانبين يعتمد على تطوير نموذج يرتبط بالأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية الاستراتيجية. وفي أغلب الأحيان، تتحول المخاوف السياسية والأمنية المشتركة إلى جهود حثيثة لإرساء الأمن والاستقرار في منطقة الخليج وجنوب آسيا. فالتصورات الناشئة تخلق المزيد من الفرص للتعاون السعودي . الهندي مستقبلاً. وبينما تمر السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى بتغيرات وتحولات مهمة، فإن عملية فهم الأمور على حقيقتها وتعزيز التعاون بحاجة إلى التطوير من خلال مراحل تتخطى القضايا التقليدية، مما يتطلب جهوداً مشتركة لمواجهة التحديات المحلية والإقليمية، وأهمها بلا شك التهديد الذي يواجهه البلدان والمتمثل في التطرف والإرهاب.

وبمناسبة زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود للهند، فإن عدداً من المعالم التي تم رصدها يمكن الإشارة إليها بوصفها محددات بالغة الأهمية في تعزيز العلاقات السعودية . الهندية" فيما يلي:

أولاً : لماذا الهند؟

تعد الهند أكبر بلد ديمقراطي في العالم ويضم ما يزيد على مائة وخمسين مليون مسلم. ومن هنا، فإن تحسين العلاقات معه يتيح الفرصة أمام المزيد من التعاون والتنسيق، وهي رابع أكبر اقتصاد على مستوى العالم فيما يتعلق بتعادل القوة الشرائية، وقد يصبح أحد أكبر ثلاثة اقتصادات خلال الأعوام الخمسة والعشرين المقبلة. فلقد تضاعف معدل ناتجها المحلي خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، إذ ينمو بمعدل 6 بالمائة، ومن المحتمل أن يتضاعف المعدل مجدداً بحلول عام 2010. وارتفع احتياطيها من العملة الأجنبية من مليار دولار في عام 1991 إلى 140 مليار دولار في عام 2005. وتُخرج الجامعات ومراكز التعليم العالي في الهند سنوياً أكثر من مليوني طالب، وأحرزت البلاد تقدماً ملحوظاً في اقتصاد المعرفة، ويبلغ عدد العاملين في مجال تقنية المعلومات 650 ألف شخص، وسيتجاوز هذا العدد مليونين في عام 2010. وهناك 190 شركة من أصل 500 من الشركات في قائمة مجلة فيرتشين تنفذ مشاريع وتقيم أعمالاً في الهند. وإلى جانب ذلك كله، هناك نحو 550 مليون هندي هم دون سن الخامسة والعشرين، وهي بذلك تعد ثاني أكبر احتياطي للعمالة الماهرة. كما أن عدد أفراد الطبقة الوسطى فيها يصل إلى نحو 300 مليون نسمة، وهي في تزايد مطرد.

ولا تُغفل الهند تضمين خططها للتقنية العالية تطويراً للحواسيب الرئيسة ومرافق متكاملة لدورة الوقود النووي ووضع أقمار صناعية هندية في مدارات الفضاء.

إن النجاح الذي حققته الهند في مجال تقنية المعلومات يُحتمل أن يتكرر في التقنية الحيوية وعلم الجينات الحيوية والعقاقير.

وفي مجال الطلب على النفط، تحتل الهند المركز السابع عالمياً. وتتم تلبية 70 في المائة من احتياجات الطاقة الخاصة بها عن طريق استيراد النفط الخام، ومن المتوقع أن تحتل الهند بحلول عام 2010 موقع كوريا الجنوبية لتصبح رابع أكبر مستهلك للطاقة في العالم بعد الولايات المتحدة والصين واليابان.

من جانب آخر، تُعد الهند أكبر مساهم في العالم للعاملين في مهام حفظ السلام، وهي تعقد العزم على تسوية الصراعات بالوسائل السلمية، وتؤكد ذلك بالممارسة العملية، حيث ترى أنه يمكن أن يتحقق السلام في جو من التعاون كما يحدث في محادثاتها بشأن الحدود مع كل من الباكستان والصين. ولا تفضل الهند السماح لقوى أجنبية بالهيمنة على منطقة الخليج، وهي أحدث شريك استراتيجي للولايات المتحدة، فواشنطن ترغب في الاشتراك معها في التكنولوجيا النووية المخصصة للأغراض السلمية، حتى إن الحديث يدور حول الاشتراك معها في رحلات ومهام مشتركة إلى الفضاء.

ثانياً : المصالح الهندية في الخليج.. وتتمثل في:

- إمدادات النفط والغاز والأيدي العاملة والتحويلات المالية.
- لتأكيد أمن الطاقة لضمان استقرار الأسعار وعدم توقف صادرات الوقود الضرورية لاستمرار نموها الاقتصادي.
- منظور أمني أكثر شمولية.
- الحاجة والطموح والفرص.

إلى جانب الرغبة في القيادة، وذلك مع ظهور الهند كقوة رئيسة ذات طموحات على مستوى القارة، فقد دعا رئيس الوزراء السابق آتال بيهاري فاجبايي ورئيس الوزراء الحالي الدكتور مانموهان سينج إلى النظر إلى ما هو أبعد من جنوب آسيا. فبعد الباكستان والصين وروسيا والولايات المتحدة، يبدو الخليج محل اهتمام (وسط الهيمنة الأمريكية على الخليج والشراكة الأمريكية . الهندية المتنامية).

ثم إن الهند ترغب في ضمان أمنها في مواجهة أي تهديد بحري أو بري قادم إليها من الخليج، وترى أن الخليج يمكن أن يكون قاعدة لمتابعة المصالح الهندية ورعايتها، بالإضافة إلى الحاجة إلى مواجهة الإرهاب والتطرف، ناهيك عن أن الخليج يُعد منطقة جاذبة للاستثمارات.

ولما تقدم، تحاول الهند معالجة أربعة أوجه للقصور لديها، وهي: التاريخ والاقتصاد والأمن وصنع القرار العالمي من خلال:

- استعادة الروابط التقليدية بالمنطقة وإعادة الاندماج مع جيرانها القريبين والبعيدين، بما في ذلك منطقة الخليج.
- الاستفادة والإفادة من السوق الهندية الضخمة من خلال شبكة الطرق والتجارة والمواصلات وأنابيب الغاز والسياحة وغيرها من الأمور التي تضمن تحقيق الازدهار الاقتصادي المشترك. ومن هنا، دخلت الهند في اتفاقيات من قبيل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ورابطة جنوب شرقي آسيا (الآسيان)، ومبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي، ومبادرة ميكونج . جانجا، والتعاون الثلاثي مع تايلاند وميانمار.
- الدخول في اتفاقيات تفاضلية وتفضيلية ووضع ترتيبات في مجال التجارة الحرة لتحقيق التنمية مع جيرانها.
- الدخول في الحديث عن اللجوء إلى الدبلوماسية واعتماد وسائل الإقناع والابتعاد عن وسائل الإكراه، وقد سبق للهند أن صرحت بأن أمن دول الخليج وكذلك الشرق الأوسط الكبير مسألة ذات "أهمية قصوى" . وهي مستعدة للمساهمة في استقرار المنطقة، وذلك بعرض تجربتها في مكافحة الإرهاب والأمن البحري والتدريب العسكري.
- إدراك أن الأحداث الجارية في العراق تؤكد مجدداً أن المنطقة تفتقر إلى الاستقرار السياسي ويمكن أن تصبح أرضاً خصبة للإرهاب، كما ترى أن الاتجار غير المشروع في المخدرات كما في الأسلحة الخفيفة قد عزز من قدرة الإرهابيين على القتل والتدمير وزعزعة الأمن. لذا، فإن مكافحة الإرهاب لا بد أن تكون طويلة الأمد ومستدامة وشاملة، ولا يمكن أن تكون مرتجلة أو انتقائية أو محصورة بمنطقة أو دين.

ومن أجل تحقيق أهدافها الأمنية، تعمل الهند في الوقت الراهن على بناء ترسانة كبيرة للأسلحة التقليدية. واعتماد وسائل جديدة لإيصال الأسلحة النووية إلى أهدافها، وتعزيز الدفاعات ضد الأسلحة النووية، وذلك من خلال تحسين نظم المراقبة والاتصال، إلى جانب التخطيط لصناعة سفن حربية لتعزيز الوجود الهندي في المحيط الهندي. وفي الإطار نفسه، وفرت الهند والولايات المتحدة جواً من الثقة المتبادلة، وبدأتا بمناقشات لقيام صيغة آسيوية من حلف الناتو، حيث أنشأت الولايات المتحدة قواعد لها في المحيط الهندي واستعملتها في الحرب ضد أفغانستان، ويمكن أن تكون قد استخدمت في عمليات في منطقة الخليج أيضاً. ومن المنطلق ذاته، تشترك الهند في الأمن البحري، حيث تضطلع بالعديد من المهام، فهي تقوم بالترتيب لدوريات بحرية بالتنسيق مع إندونيسيا وتايلاند وسريلانكا، وتقدم قواتها البحرية المساعدة في مجال الخرائط للمسطحات المائية لإندونيسيا وجزر سيشل وموريشيوس. ويقدم الأمن البحري الهندي حماية لمؤتمرات القمة في موزمبيق، ويقوم حرس السواحل والقوات البحرية التابعة لها بأدوار فاعلة في عمليات مواجهة القرصنة والإغاثة في أوقات الكوارث وحماية البيئة. كما تقوم القوات البحرية بإجراء تدريبات مشتركة في المحيط الهندي مع الولايات المتحدة وفرنسا وسنغافورة وروسيا وعُمان وغيرها من الدول.

ثالثاً : الاهتمام الهندي بالسعودية

ينطلق هذا الاهتمام من عوامل عدة، فإلى جانب العلاقات التاريخية والثقافية والحضارية، هناك الرغبة في أن يسود الأمن والاستقرار منطقة الخليج وما يحيط بها، وعدم توقف الإمدادات النفطية لضمان الحصول عليها بأسعار معقولة. فقد تضاعفت واردات النفط من السعودية أربع مرات "من ستة ملايين طن في عام 1999، 2000 إلى أقل بقليل من أربعة وعشرين مليون طن في عام 2003، 2004"، وهو ما يمثل 26 في المائة من النفط

عبد العزيز بن عثمان
بن صقر

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 26-01-2006 العـــدد : 4490
الصفحـات : 14 المسلسل : 70

الخام الذي تستورده الهند. وتحاول نيودلهي الآن عقد اتفاقيات أطول أمداً لتوريد النفط الخام بدلاً من العقود السنوية الحالية. وتسعى للحصول على المساعدة لتكوين احتياطيات استراتيجية من النفط، حيث تأمل الهند في تكوين احتياطي لمدة خمسة عشر يوماً بحلول عام 2008. والحصول على الغاز الطبيعي في المستقبل.

وفي مجال المصالح الاقتصادية والتجارية، فقد مثلت التجارة غير النفطية في عام 2004 . 2005 ما قيمته 2,6 مليار دولار. والتجارة النفطية ستة مليارات دولار أخرى. وتحتل السوق السعودية الآن المركز الثالث عشر من حيث الصادرات الهندية إلى السعودية، وهي مصدر لـ 5,5 في المائة من إجمالي واردات الهند. كما أن السوق الهندية هي رابع أكبر الأسواق بالنسبة للبضائع السعودية. وتأتي في المركز العاشر على لائحة واردات السوق السعودية. أما إمكانات الاستثمار الداخلي والخارجي، فتشمل الاستثمار في بناء مصافي النفط في السعودية واجتذاب الاستثمارات السعودية في تكرير النفط وبيع الوقود واستكشاف الفرص الاستثمارية لتطوير حقول الغاز. كما أن السعودية هي أكبر سوق في الخليج. وهي عضو في منظمة التجارة العالمية، وتبلغ نسبة تملك الشركات في المملكة 100 في المائة. فيما أصبح القطاع الخاص أكثر تطوراً وتقدماً الآن. وقفز تصنيف البنك الدولي للسعودية فيما يتعلق بالجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً من المركز السابع والستين إلى المركز الثامن والثلاثين في عام واحد. وقررت المملكة استثمار نحو 624 مليار دولار في شتى القطاعات خلال فترة السنوات الخمس إلى العشر المقبلة، كما أنها تبحث عن استثمارات وشراكات في مجالات مصافي التحلية والمياه والطاقة والصحة والتعليم والبنى التحتية وتقنية المعلومات والطيران المدني والسكك الحديدية، فيما قامت أساساً اثنتان وثمانون شركة هندية باستثمارات بقيمة 457,2 مليون دولار في المملكة.

كما أن الهند من خلال تطوير علاقاتها بالمملكة العربية السعودية تسعى إلى تحقيق:

1- أمن وسلامة الممرات البحرية للاتصالات.
2- سلامة وحرية الملاحة في ممرات الشحن البحري والطرق التجارية.
3- الحد من التطرف الديني والإرهاب العابر للحدود.
4- أمن وسلامة العمالة الهندية الوافدة في المنطقة.
5- استمرار التحويلات المالية من المغتربين.
6- مساعدة الهند على تأسيس روابط مع دول منظمة المؤتمر الإسلامي.
7- التعاون للحد من تهريب المخدرات والأسلحة في المنطقة.
8- تسهيل حج المسلمين الهنود إلى الديار المقدسة.

قضايا تهم السعوديين نراها فيما يلي:

الأولى.. تطور العلاقة بين الهند وإيران (اتفاقية التعاون العسكري تعام 2003)، حيث تحاول إيران الحصول على مساعدة الهند في تطوير بطاريات غواصاتها.

الثانية.. مشاركة الهند في ممر النقل الذي اقترحته روسيا، والذي سيصبح طريقاً رئيسياً للتجارة من روسيا إلى إيران إلى آسيا الوسطى إلى الخليج وأخيراً إلى الهند.

الثالثة.. خطط الهند الخاصة بتعزيز القضايا اللوجستية العسكرية في آسيا الوسطى (طاجيكستان وكازاخستان وأوزبكستان).

الرابعة.. انتقال الهند إلى تعاون عسكري أفضل مع دول جنوب شرق آسيا (ماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة وتايلاند ولاوس وفيتنام).

الخامسة.. تعمل الهند على تعزيز العلاقات مع عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة وهما البلدان الوحيدان في مجلس التعاون الميتمان إلى معاهدة المحيط الهندي للتعاون الإقليمي وهو أحد أكبر مشاريع الهند المشتركة في الخارج، والتي بدأتها بمشروع الأسمدة العُماني الهندي في صور بتكلفة مليار دولار. أما التجارة بين الإمارات العربية المتحدة والهند فقد بلغت 12 مليار دولار في عام 2004 . 2005، مما يجعل الإمارات أكبر شريك اقتصادي للهند في الشرق الأوسط.

السادسة.. الهند وعلاقاتها المتنامية مع إسرائيل. فإسرائيل هي ثاني أكبر مورد للسلاح إلى الهند بعد روسيا، والهند هي أكبر سوق لصادرات السلاح الإسرائيلية. وأبرم الجانبان في عام 2004 صفقة بقيمة 1,1 مليار دولار لتوريد ثلاثة أنظمة متقدمة للإنذار المبكر من نوع فالكون إلى الهند. ويقترح بعض القادة الهنود تحالفاً ثلاثياً بين الهند وإسرائيل والولايات المتحدة. كما تسعى الهند إلى الاستفادة من خبرة إسرائيل في تحديث أسلحتها ونظمها. كما يتعاون الجانبان في عمليات مكافحة الإرهاب، وتقوم إسرائيل بتزويد الهند بنظم متطورة للمراقبة والسيطرة على الحدود. وتستفيد الدولتان كذلك من تبادل المعلومات الاستخبارية. وتقومان بعقد اجتماعات دورية لكبار مسؤولي المخابرات من كلا الجانبين.

السابعة.. الحاجة إلى آلية للقيام بدور بناء في الخلافات بين الهند وباكستان بشأن قضية كشمير، خصوصاً أن بعض الأوساط في الهند ما زالت تميل إلى الاعتقاد بوجود حلف دفاعي سري بين السعودية وباكستان لمساعدة باكستان ضد الهند في حالة نشوب حرب بين البلدين وأن العلاقات مع السعودية في إحدى ركائز السياسة الخارجية لباكستان، إلا أن السعودية لم تقدم في الواقع أي شكل من أشكال الدعم إلى باكستان خلال نزاع كارجيل في عام 1999. كما أنها تحث دائماً على تسوية سلمية للنزاع حول كشمير. وتعرب دائماً منذ عام 1999 عن أملها في حل الخلاف حول كشمير بالطرق السلمية وعن طريق الحوار الهادف والبناء، وهو ما أكد ضرورة وساطة طرف ثالث. ومع هذا، فإن قضية كشمير والعلاقات الوثيقة مع باكستان تبقى حجر عثرة في وجه تحسين العلاقات السعودية الهندية.

الثامنة.. تعزيز العلاقات السعودية الهندية يفتح الطريق أمام الهند للقيام بدور الوسيط المقبول في علاقات دول المجلس مع إيران.

التاسعة.. كما أن إقامة علاقات استراتيجية أفضل ستكون بمثابة ضمانة بأن علاقة الهند بدول المجلس هي بمستوى علاقتها بإيران، الأمر الذي يساهم في تعزيز أمن الطاقة في المنطقة. فاحتياجات الهند من الطاقة جعلتها تبحث عن شركاء لها في جميع أنحاء العالم كما جعلتها راغبة في استثمار ما يقرب من 25 مليار دولار للحصول على امتيازات في بعض حقول الغاز والنفط في الخارج. ويعني هذا أن لشركات النفط المملوكة للدولة حصصاً في اثني عشر بلداً، هي: روسيا والسودان وإيران والعراق وليبيا ومصر وقطر وساحل العاج وأستراليا وفيتنام وينجلاديش وميانمار. كما تبحث الهند إمكانية الاستثمار والتوسع في أوزبكستان وتركمانستان والكويت وعُمان واليمن والإكوادور وفنزويلا.

عوامل بناء الثقة

إن عوامل بناء الثقة بين البلدين يمكن أن تنطلق من:

- محاولة تطبيع العلاقات الهندية . الباكستانية حول كشمير وتقديم حلول مقبولة من كلا الطرفين.
- دعم ترشيح الهند للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن.
- مناقشة أهداف ومصالح واهتمامات الهند بالمنطقة.
- قبول هذه المصالح أو رفضها حسب الظروف القائمة.
- القيام بحوار صريح لوضع هيكلية أمنية جديدة لمنطقة الخليج.
- حث الهند على الانضمام إلى لجنة الأمن الدولي والتعاون في غرب آسيا بصفتها شريكاً محاوراً.
- العمل على انضمام السعودية إلى مؤتمر حول عوامل بناء الثقة بآسيا.
- عرض الانضمام إلى رابطة المحيط الهندي للتعاون الإقليمي.
- تأسيس منتدى لأمن الإنسان أو لجنة لأمن الإنسان، وذلك لتوفير إطار للحوار بشأن قضايا أمن الإنسان الثنائية، بما في ذلك قضايا العمالة.
- مناقشة سبل تسهيل القرار الاستراتيجي لمجلس العمالة السعودي القاضي بتقليص عدد الأجانب العاملين والمقيمين في السعودية إلى 20 في المائة من عدد السكان بحلول عام 2013، ومحاولة إقامة نظام حصص، بحيث لا تتجاوز أي جنسية ما نسبته 10 في المائة من إجمالي الوافدين.
- الاحتفاظ باحتياطي الأيدي العاملة الماهرة الهندية في مجالات العلوم والتقنية وتدريب مواطني المملكة لتحسين عملية التوطين.
- تسهيل التوقيع مبكراً على اتفاقية التجارة الحرة بين الهند ودول المجلس.

إن من الممكن لجميع هذه العوامل أن تسهم بشكل بناء في الارتقاء بالعلاقات بين السعودية والهند إلى مستوى أعلى يتناسب والقدرات الحقيقية للدولتين.

رئيس مركز الخليج للأبحاث